

June 29, 2018

Contact Information

Research Analyst: Rouba Chbeir

rouba.chbeir@blominvestbank.com

Head of Research: Marwan Mikhael

marwan.mikhael@blominvestbank.com

الخلاصة

يقوم هذا المقال بتحليل سوق العمل اللبناني في ضوء التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين منذ عام 2011، وذلك بإبراز منافسة قوى اللاجئين السوريين العاملة الجديدة في قطاع الخدمات اللبناني. ويُظهر المقال تباين خصائص سوق العمل اللبناني الرئيسي ما قبل الأزمة السورية وبعد عام 2011، ليستنتج أن الحل الأمثل يدعو إلى عودة السوريين إلى بلدهم الأم، بينما يجب على الحكومة اللبنانية العمل على إصلاح وتنظيم سوق العمل لحماية مواطنيها.

تشكّل البلاد المجاورة للجمهورية العربية السورية الدول المستضيفة لأكثر عدد من اللاجئين. في آذار 2011، أدى اندلاع الأزمة السورية إلى تدفق 5.6 ملايين نازح سوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستقبلت بلاد هذه المنطقة عدداً هاماً من اللاجئين، نتيجة مجاورتها لسوريا. تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) وجود 982,012 لاجئ سوري مسجّل في لبنان، 3.4 مليون في تركيا، بينما يقارب عددهم 653,000 في الأردن و247,000 في العراق ويبلغ عددهم في مصر 127,000 لاجئ تقريباً.

يستضيف لبنان حالياً أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد الواحد في العالم. وأصبح لبنان مركز من مركزي العبور الرئيسيين لتدفق اللاجئين من بعد تركيا، وذلك نتيجة تقارب لبنان وسوريا الثقافي

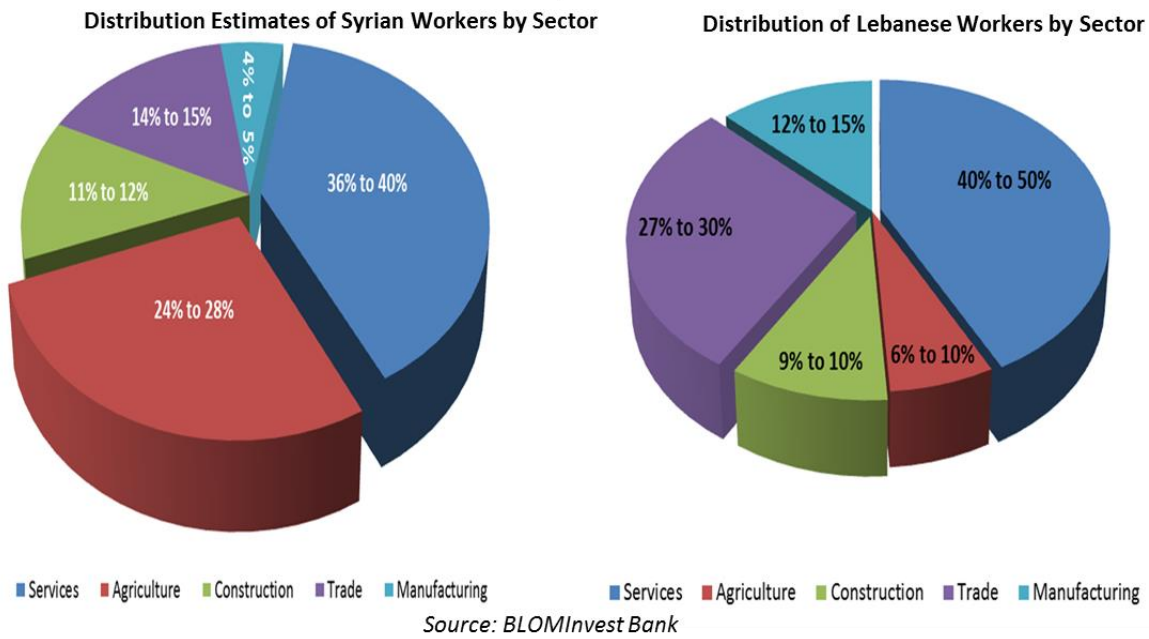
والجغرافي، وسياسة "الحدود المفتوحة" الإنسانية التي اعتمدها الحكومة اللبنانية من عام 2011 إلى عام 2014. وفقاً لمنظمة العمل الدولية (2015) والمفوضية (2015)، أصبح عدد اللاجئين يوازي فرد من كل أربعة أفراد في لبنان بحلول عام 2015. يقدر البنك الدولي والسلطات الوطنية أن عدد السكان اللاجئين بلغ 1.5 مليون على الأقل في عام 2017، بمن فيهم اللاجئون السوريون غير المسجلين وأكثر من 40,000 فلسطيني من سوريا. اليوم " كل شخص من أصل ثلاثة أشخاص في لبنان هو نازح سوري" وهذا الواقع له تأثيراً بالغاً على سوق العمل اللبناني.

من أجل تحليل التغيير في دينامية سوق العمل الوطني، يقارن هذا البحث خصائص سوق العمل اللبناني الرئيسي قبل الأزمة السورية وبعدها. شهد الاقتصاد اللبناني كما اقتصادات المنطقة ازدهاراً اقتصادياً من عام 2007 إلى 2010. فكان معدل البطالة في لبنان في أدنى درجاته وحظيت القوى العاملة في هذه الفترة بإمكانية تتقل اليد العاملة التي خولتها العثور على فرص عمل في بلاد الخليج العربي المجاورة. إلا ان منذ الأزمة السوريّة في 2011 ارتفع معدل البطالة في لبنان نتيجة التدفق الهائل للاجئين السوريين الذين أصبحوا ينافسون على الوظائف المتوفرة للمواطنين في السوق.

وقد تضاعف معدل البطالة تقريباً في لبنان بعد عام 2011 ليلبغ 20 في المائة. وفق أحدث التقديرات لمنظمة العمل الدولية كان يبلغ معدل البطالة في لبنان 9 في المائة بين عام 1990 و2010. كانت القوى العاملة تشمل 1.5 مليون فرد من أصل عدد سكان يبلغ 4.3 مليون نسمة. وبالتالي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل كان يوازي 138,000 فرد في كل لبنان. وثقت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة أن عدد السكان في لبنان، باستثناء غير المواطنين منهم، قد بلغ 4.8 ملايين نسمة، واقترن ذلك بارتفاع نسبة البطالة وتضاعفها تقريباً لتبلغ 18 إلى 20 في المائة بعد عام 2011. حسب البنك الدولي (2013) واللجنة الأوروبية (2016)، يعاني العمال اللبنانيون الشباب بين عمر ال 15 وال 24 من هذه الزيادة بصفة خاصة.

تشمل القوى العاملة السورية 384,000 فرد، ما قد يكون أدى إلى خسارة 270,000 لبناني لوظائفهم. ويصعب الحصول على بيانات دقيقة حول عمالة السوريين في لبنان لأنها تتركز في وظائف متدنية المهارات في السوق غير المنظم. في الواقع، ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية (اي في السوق السوداء) بعشرة نقاط مئوية مقارنةً بنسبة 44 في المائة سُجلت قبل الأزمة. والأهم

من ذلك، تبين الدراسات التي قام بها لبنان بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة (مثل خطة مواجهة الأزمة في لبنان 2017-2020) ان اليد العاملة السورية الفعالة في لبنان تقارب 384,000 فرد منهم 30 إلى 35 في المائة عاطلين عن العمل (لا سيما النساء والأطفال). علاوةً على ذلك، يؤكد البنك الدولي أن 270,000 لبناني خسروا أعمالهم. باعتماد مقارنة محافظة، يمكن الاستنتاج أن 150,000 من الأعمال المذكورة هي في قطاع الخدمات.



اليوم، لا يتواجد العمّال اللاجئين والعمّال اللبنانيين في سياق تكافؤ الفرص. فأكثر من موظف سوري من أصل ثلاثة يتنافس في قطاع الخدمات، بينما يكسب 50 في المائة من اللبنانيين عيشهم من هذا القطاع. إلا أن المنافسة على تلك الوظائف الأساسية تفاقمت بسبب تدفق اللاجئين غير المسبوق في البلد. رغم المرسوم رقم 197 الذي بدأت وزارة العمل بتنفيذه في آخر عام 2014، والذي يحصر امكانية توظيف السوريين في القطاع الثالث فقط أي في الزراعة والبناء وخدمات التنظيف، فما زالوا السوريون اليوم يعملون في قطاعات غير تلك المذكورة (الرجوع إلى الرسم البياني).

فضلاً عن ذلك، يبلغ متوسط الأجر الشهري للاجئ السوري الموظف 418,000 ليرة لبنانية، أي 278 دولار أميركي. بينما متوسط الأجر الشهري لعامل لبناني يبلغ 900,000 ليرة لبنانية، أي

600 دولار أميركي. وإضافةً إلى ذلك، تبلغ كلفة الحصول على تصريح عمل معدّل 200 دولار أميركي، أي أقلّ من الرسوم المفروضة على العمّال الأجانب من جنسيات أخرى. هذه العوامل تبقى المنافسة اليوم بوضعٍ صعب وغير عادل.

شهدت نسبة بطالة الشباب زيادة هامة حتى بلغت هذه النسبة 34 في المائة من جراء منافسة العمّال السوريين على الوظائف المتدنية المهارات في قطاع الخدمات وغيرها من القطاعات. إلا أن مشاركة الشباب اللبناني كانت ضعيفة أصلاً في سوق العمل الوطني منذ ما قبل العام 2011، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم التوافق بين مؤهلات اليد العاملة واحتياجات السوق وسعته. ومع ذلك، ظلّت نسبة البطالة العامة في المستويات الأدنى، متراوحاً بين 10 و 11 في المائة، حيث أن جزء من الشباب اللبناني كانت تسنح له فرص عمل في دول الخليج العربي. لكن عدد الشباب العاطل عن العمل سجّل ارتفاع بنسبة 50 في المائة منذ 2011 نتيجة الربيع العربي والأزمة السورية، إضافةً إلى انهيار أسعار النفط في 2014 الذي أضعف اقتصادات البلدان المصدرة للنفط. في ضوء تباطؤ الحركة الاقتصادية في المنطقة، تم اعتماد استراتيجيات توظيف أكثر تحفظاً. وكما شرحت حنين سيّد، وهي منسقة التنمية البشرية في لبنان ومشاركة في تأليف تقرير البنك الدولي في 2013، فبطالة الشباب في لبنان "بلغت 34 في المائة، أي شاب من أصل ثلاثة عاطل عن العمل".

وأسفر قدوم اللاجئين السوريين بأعداد غير مسبوقه إلى لبنان عن تداعيات اقتصادية واجتماعية وانسانية أثرت على الاقتصاد اللبناني كما على ظروف اللاجئين المعيشية. باعتماد خطة عمل منّظمة وتدرجية تتألف من أولويات قصيرة الأجل وأولويات متوسطة وطويلة الأجل، يمكن الحدّ من الانعكاسات المستمرة التي تعيق لبنان. حتى الآن، الحلّ الأمثل والذي أحرز أكثر تأييداً هو تشجيع عودة النازحين السوريين إلى المناطق الآمنة في بلدهم الأم. ويمكن اعتبار هذا الحلّ مرضياً لكلّ من لبنان وسوريا، فهو يخفف من الضغط على سوق العمل والاقتصاد اللبنانيين المستنزفين، ويضمن في الوقت نفسه عودة اللاجئين السوريين إلى دينامية العمل والإقامة في بلدهم الأم.

لوزارة العمل وبالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية الأخرى دوراً محورياً تؤديه في تنظيم سوق العمل على الصعيد التشريعي لا بل أيضاً من خلال رصد تنفيذ السياسات التي وضعت لتناول

التحديات الراهنة. في هذا السياق، من الهام تنفيذ القوانين والمراسيم المعمول بها والتي تحدّد القطاعات المتاح للعمّال الأجانب العمل فيها، لا سيما العمّال السوريين. ثمة تحديات أخرى مرتبطة بتأثير اللاجئين السوريين تتعلّق بصورة غير مباشرة بسوق العمل اللبناني. يُنشئ عدد من السوريين متاجر صغيرة غير مرخصة ولا تدفع أي رسوم وضرائب، فينافسون الأعمال التجاريّة اللبنانيّة المنظمة ما يؤدي إلى نهاية أنشطتها وبالتالي إلى استنزاف السوق.

وفي المقام الأكثر أهميّة، ينبغي على الدولة اللبنانيّة ان تضمن تكافؤ الفرص ما بين العاملين السوريين وغيرهم من العمّال الأجانب وبين اللبنانيين في كلّ حين وفي كافة القطاعات الاقتصادية. لذا، يجب أولاً وضع سقف للحدّ الأدنى لأجور المواطنين والأجانب، وفرض رسوم وكلفة عادلة لمعاملات وتصاريح عمل العمّال الأجانب إزاء العمّال اللبنانيين. أخيراً وليس آخراً، وعلى المدى الأطول، من الضروريّ أن تقوم الحكومة بإصلاحات جوهريّة في مؤسسات سوق العمل تساعد السوق اللبناني في استحداث وظائف قادرة على اجتذاب اليد العاملة الوطنيّة ذات المهارات وعند الشباب. ومن الأهميّة بمكان أن تعزّز السلطات وتدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم، فهي توظف أغلبية القوى العاملة.

For your Queries:

BLOMINVEST BANK s.a.l.

Research Department Bab Idriss,
Weygand Str. POBOX 11-1540
Riad El Soloh Beirut 1107 2080
Lebanon

Rouba Chbeir, Research Analyst
rouba.chbeir@blominvestbank.com

+961 1 991 784

Marwan Mikhael, Head of Research
marwan.mikhael@blominvestbank.com

+961 1 991 782

research@blominvestbank.com

Disclaimer

This report is published for information purposes only. The information herein has been compiled from, or based upon sources we believe to be reliable, but we do not guarantee or accept responsibility for its completeness or accuracy. This document should not be construed as a solicitation to take part in any investment, or as constituting any representation or warranty on our part. The consequences of any action taken on the basis of information contained herein are solely the responsibility of the recipient.